

بازل 2 المحور الثالث – الإفصاح النوعي

1. النطاق

ينطبق هذا الإفصاح النوعي على مصرف الإنماء – المملكة العربية السعودية. وهو شركة مساهمة سعودية عامة تم تأسيسها وفقاً للمرسوم الملكي رقم (م/15) بتاريخ 1427/02/28 هـ (2006/03/28م) والقرار الوزاري رقم (42) بتاريخ 1427/02/27 هـ (2006/03/27م).

يبلغ رأس مال المصرف 15.000.000.000 ريال يتكون من 1.5 مليار سهم بقيمة اسمية تبلغ 10 ريال للسهم الواحد.

تقدم الإيضاحات الواردة في الأجزاء التالية معلومات عن المخاطر التي يتعرض لها المصرف والإطار العام لإدارة المخاطر وأهدافها وحوكمتها وعملياتها بالإضافة إلى تفاصيل أخرى عن كفاية رأس مال المصرف.

يلتزم مصرف الإنماء بتطبيق المعايير التي أوصت بها لجنة الإشراف البنكي من خلال اعتماد المنهج المعياري (Standardized Approach) لإدارة مخاطر الائتمان و مخاطر السوق و اعتماد المنهج الأساسي (Basic Indicator Approach) للمخاطر التشغيلية كما أن المصرف في طور إعداد مقترحاً حول تطبيق التقييم الداخلي لرأس المال اللازم لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها المصرف (ICAAP).

2. الإطار العام لإدارة المخاطر

يقوم مجلس الإدارة والإدارة العليا بتحديد واختيار مستويات المخاطر المختلفة التي يواجهها المصرف خلال قيامه بالنشاطات المصرفية، وقد قام مجلس الإدارة والإدارة العليا بتحديد واختيار مستويات المخاطر التي يحتمل أن يتعرض لها المصرف وفقاً للإستراتيجيات المبينة وقدرات إدارة المخاطر بالمصرف. وفي هذا الصدد تم تفويض المسؤولين للجان مجلس الإدارة ومجموعة إدارة المخاطر ولجنة إدارة المخاطر وفريق العمل الذي يقوم بالتقييم الداخلي لكفاءة رأس المال بالإضافة إلى مختلف قطاعات العمل بالمصرف.

يتم أداء وتطوير كافة الأنشطة المصرفية ضمن إطار معتمد من قبل مجلس الإدارة ولجان المصرف على النحو الموضح في السياسات والمبادئ ذات الصلة لضمان تطبيق الحوكمة الكافية لإدارة المخاطر المحتملة التي قد يواجهها المصرف.

لقد قام المصرف أثناء السنة المالية 2010م بتعزيز إطار إدارة المخاطر من خلال وضع أسس تحديد درجة تحمل المخاطر والتي مازالت في طور المراجعة والموافقة من قبل إدارة المصرف .

فلسفة إدارة المخاطر

تهدف إدارة المخاطر بالمصرف إلى وضع و تنفيذ إجراءات واضحة وفعالة لتطبيق جميع الضوابط الرقابية والحوكمة وذلك لإجراء تقييم شامل لمدى كفاية رأس المال بما يتناسب مع هيكل المخاطر لدى المصرف. كما تهدف الإدارة إلى زيادة العائدات على رأس المال والتحسين المستمر للأرباح. ويقوم المصرف بتقييم إستراتيجيات السوق والخدمات بناء على فهم شامل للنتائج المالية لتلك الإستراتيجيات بما في ذلك التعرض للمخاطر و/أو الخسارة والاستفادة من رأس مال المخاطر اللازم لتنفيذ تلك الإستراتيجيات. ولتحقيق هذه الفلسفة قام المصرف بتطبيق إستراتيجية عمل بما يتماشى مع نشاطات المصرف وأهدافه.

تعتبر القرارات التي تتضمن أي شكل من أشكال المخاطر قرارات عمل باعتبار أنها تستند بتقييمها على الربح المتوقع مقابل المخاطر التي سيتم قبولها. ومن الجوانب الأساسية في التقييم المشار إليه آنفاً هو دقة قياس المخاطر وتخفيفها أينما وجدت.

يقر المصرف بأهمية المتطلبات والتوجيهات التشريعية والنظامية ويلتزم بالإرشادات في جميع القرارات ذات الصلة بالمخاطر. يصنف المصرف باعتباره مؤسسة مالية تلتزم بالضوابط والأحكام الشرعية في كافة أنشطته وتعاملاته.

تحديد درجة تحمل المخاطر

يتم تحديد درجة تحمل المخاطر ورأس المال اللازم لمواجهة المخاطر من قبل مجلس الإدارة. إن درجة تحمل المخاطر هي التعبير عن مستوى المخاطر التي يرغب المصرف في تحملها عند سعيه لتحقيق أهدافه فيما يتعلق بنوعية رأس المال وعمليات تقييم السوق ذات الصلة. وتقدير رأس مال المخاطر لقياس قدرة ودرجة تحمل المصرف للمخاطر بما يتناسب مع معايير الملاءة المالية للمصرف.

تخصيص رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر

يعتمد المصرف في تقدير وتخصيص رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر لوحدات العمل ولفرص العمل الجديدة بناء على العائدات المتوقعة والمعدلة وفق نسب المخاطر.

تحديد حدود المخاطر

تضع إدارة المصرف حدود واضحة لمخاطر الأنشطة الخاصة بالمصرف وفقاً لمراجعة وموافقة مجلس الإدارة. وهذه الحدود توضح المخاطر المقبولة لمختلف الأنشطة بناء على مدى درجة تحمل المصرف لهذه المخاطر . قام المصرف خلال السنة المالية 2010م بتقوية نظام حدود المخاطر.

وضع السياسات الخاصة بالمخاطر

خلال هذه السنة قامت إدارة المصرف بعدة مبادرات لتطوير إدارة المخاطر بما في ذلك الاستعانة بالمستشارين لتعزيز أطر عمل إدارة المخاطر على مستوى المصرف ككل. ويسعى المصرف إلى تطبيق سياسات إدارة المخاطر المحدثة لمخاطر الائتمان والسوق، والتشغيل، والسيولة، والاحتيايل، والالتزام بالركيزة الثانية من برنامج بازل 2 لإدارة المخاطر بالمصرف.

3. هيكل الحوكمة

اللجان

يعتبر مجلس الإدارة والإدارة العليا مسئولان عن إدارة ورقابة المخاطر بالمصرف. ويتم انجاز تلك المسؤولية بشكل جماعي من خلال عضويتهم في اللجان وبشكل فردي من خلال مهام العمل أو المهام التي يتم تكليفهم بها و في المجال الذي يكون لديهم فيه مسؤولية تتعلق بالحوكمة.

تم تفويض مهام الدعم ضمن إطار إدارة المخاطر لكل من:

- اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة والتي لديها المسؤولية والصلاحيه الموكلة لها من مجلس الإدارة لإدارة المخاطر الكلية للمصرف، بالإضافة إلى بعض المخاطر والتي تتضمن الموافقة على تمويل أعلى من سلطة الإدارة التنفيذية.

- تتمثل المسؤولية الأساسية للجنة إدارة المخاطر في التأكد من تطبيق مبادئ وسياسات وإجراءات وممارسات سليمة لإدارة المخاطر الرئيسية وفقاً للإطار العام لإدارة المخاطر بالمصرف ولمتطلبات بازل 2 وتوجيهات مؤسسة النقد العربي السعودي.
- تعمل لجنة الائتمان، التي تتكون عضويتها من جميع الموظفين المرخص لهم بالتمويل، بشكل منفرد ومستقل كأعضاء لجنة الائتمان بالمصرف. تتمثل المهمة الرئيسية للجنة الائتمان في إدارة المحفظة الائتمانية الكلية للمصرف وفقاً لسياسات وإجراءات المصرف الائتمانية المتبعة وحدود المخاطر والرغبة في تقبلها بالإضافة إلى تقييم واعتماد كافة معاملات وبرامج ونماذج الائتمان بالإضافة إلى تقييم واعتماد المنتجات والخدمات المرتبطة بالائتمان والمتعلقة بأنشطة التمويل بالمصرف على أن يتم ذلك بشكل فني ومستقل وحذر وضمن صلاحية الاعتماد الموكلة للجنة.
- تشكيل فريق عمل للتنسيق مع الجهات ذات الصلة بإعداد مقترح لتطبيق التقييم الداخلي لتقدير كفاءة رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها المصرف (ICAAP) ويتضمن ذلك إعداد السياسات و الإجراءات والنماذج اللازمة . وقد تم إعداد مقترح لتقديمه إلى مؤسسة النقد العربي السعودي، وسوف يستمر فريق العمل في مقل معايير قياس المخاطر للركيزة الثانية.

إضافة إلى ما سبق، يتمثل الإشراف المستقل لأنشطة إدارة المخاطر بالمصرف، بالمراجعة الداخلية وذلك طبقاً لخطة التدقيق التي يتم الإشراف عليها من قبل لجنة المراجعة. إدارة ميزانية المصرف تتضمن إدارة السيولة و تكلفة التمويل، كفاية رأس المال بالإضافة إلى إدارة مخاطر السوق و مخاطر السيولة كما هو مفوض لها من قبل لجنة الأصول والخصوم. وتعمل هذه اللجان كجزء لا يتجزأ من الإطار الكلي لإدارة المخاطر .

مجموعة إدارة المخاطر

قام المصرف بتكوين هيكل مستقل لإدارة المخاطر يتم الإشراف عليه من قبل مدير عام المخاطر والذي يعتبر مسؤول عن تقييم مستوى المخاطر التي يواجهها المصرف وتحديد أفضل الأعراف والممارسات المعترف بها عالمياً لإدارة تلك المخاطر. يتم دعم أنشطة مدير عام المخاطر من قبل عدة لجان رفيعة المستوى مع هيكل ومسؤوليات واضحة وموكلة إليها.

تتعامل مجموعة إدارة المخاطر، بجانب المهام الائتمانية، مع كافة أنواع المخاطر ومنها مخاطر الائتمان ومخاطر الاستثمار في الأسهم ومخاطر السوق ومخاطر السيولة ومخاطر معدل الأرباح والمخاطر

التشغيلية والمخاطر الإستراتيجية والمخاطر المتعلقة بالسمعة. قد يقر المصرف ويدير غير تلك المخاطر، وهي مخاطر خاصة به ومشابهة لطبيعة أعمال المصرف وأنشطته.

تتقيد مجموعة إدارة المخاطر بالمصرف بالمتطلبات القانونية والنظامية الموضوعة من قبل الجهات النظامية مثل مؤسسة النقد العربي السعودي وهيئة سوق المال كما تتقيد المجموعة بالنظم والتوجيهات الدولية الموضوعة من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية حيث يطبق المصرف لوائح أكثر صرامة حسب الحاجة.

فيما يلي الأنشطة والمسؤوليات والصلاحيات الرئيسة لمجموعة إدارة المخاطر وهي على سبيل المثال لا الحصر:

- وضع وحفظ ومراجعة سياسة المخاطر الإستراتيجية وسياسة مخاطر الائتمان، وسياسة مخاطر السوق، وسياسة مخاطر السيولة، وسياسة مخاطر التشغيل، وسياسة التقييم الداخلي لكفاءة رأس المال بالإضافة إلى سياسة اختبار خطورة وأهمية نشاطات المصرف.
- وضع نموذج للحوكمة ونظام للمراجعة والمراقبة وذلك للتطبيق الفاعل لسياسة إدارة المخاطر الخاصة بالمصرف.
- مراجعة واعتماد عمليات وإجراءات العمل للتأكد من التطبيق الفاعل لتلك السياسات.
- وضع إطار لدرجة تحمل حدود المخاطر خلال هذه السنة، وتقوية نظام اعتماد مخاطر الائتمان والمخاطر التشغيلية ومخاطر السوق وتفويض صلاحيات الاعتماد.
- المشاركة في اعتماد الائتمان وعمليات التعرض لمخاطر السوق والمخاطر التشغيلية على النحو المطلوب من قبل أطر الاعتماد المختصة.

4. إجراءات إدارة المخاطر

قام المصرف بوضع إجراءات سليمة لتنفيذ كافة عناصر إدارة المخاطر، بما في ذلك تحديد وقياس وتخفيف ومراقبة المخاطر والإبلاغ عنها ورقابتها.

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي احتمال عدم قدرة المصرف الملتزم أو الطرف المقابل في الوفاء بالتزاماته وفقاً للشروط المتفق عليها وتشمل مخاطر الائتمان كذلك المخاطر التي تنشأ في معاملات التصفية والتسوية. الوحدات المصرفية الرئيسية المعرضة لمخاطر الائتمان هي:

- المجموعة المصرفية للشركات.
- مجموعة التجزئة المصرفية.
- مجموعة الخزينة.

قامت كل وحدة من الوحدات التي تتعرض لمخاطر الائتمان بوضع سياسات وتوجيهات معينة تحكم تعرضهم للمخاطر وهي مضمنة في أطر وسياسات مخاطر العمل الخاصة بكل مجموعة. علاوة على أن المصرف يسعى إلى وضع سياسات وإجراءات وتحديد سقوف الائتمان و تطوير النماذج والتقارير وضوابط لمخاطر الائتمان على مستوى المصرف.

تتم إدارة كافة عمليات المخاطر واعتماد الصرف والإدارة والتصنيف والتحكم بصورة مركزية من قبل إدارة العمليات الائتمانية والتي تخضع للسياسات والإجراءات الائتمانية الخاصة بالمصرف.

تم تقييم مخاطر الشركات بشكل مركزي ويتم احتساب الاحتمال العام للإخلال بالنسبة للعملاء من الشركات حسب Moody's KMV.

وضع المصرف أطر وسياسات لإدارة سقوف مخاطر الائتمان ورقابة تركيز الائتمان لدى عملاء المصرف أو حسب المناطق الجغرافية أو القطاعات، ويتم الإبلاغ عنها، حسب التوجيهات التنظيمية الموضوعية.

مخاطر السوق

تتمثل مخاطر السوق في مخاطر الخسائر داخل وخارج الموازنة العمومية التي تنشأ من عدم ثبات أسعار السوق مثل سعر الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم وأسعار السلع التي تؤدي إلى خسائر. تركز عناصر مخاطر السوق على أهم ثلاثة عناصر وهي مخاطر الأسعار ومخاطر معدل الأرباح ومخاطر السيولة.

مخاطر السيولة

تمثل مخاطر السيولة مخاطر محتملة تنشأ من عدم المقدرة على الوفاء بالالتزامات أو لزيادة الأموال في الأصول عندما تصبح مستحقة السداد بدون تحمل الخسائر أو التكاليف غير المقبولة. وقد وضع المصرف أسس احتساب و مراقبة فجوة السيولة للعمليات الرئيسية التي تتعامل بها ويتم قياس مخاطر السيولة تحت ظروف العمل الضاغطة.

مخاطر معدل الأرباح

ترتبط مخاطر معدل الأرباح بعمليات التعرض الكلية في الميزانية العمومية حيث ينشأ عدم التطابق بين الأصول وأرصدة مزودي النقد. يتم تعريف مخاطر معدل الأرباح باعتباره مخاطر انخفاض الأرباح الذي ينتج من التغيير في أسعار السوق والذي يؤثر بدوره على الفجوة بين هياكل معدل الأرباح لكل من الأصول والخصوم. ويقوم المصرف بمراقبة فجوة إعادة التسعير وتحديد سعر تكلفة التمويل للعمليات الرئيسية التي يتعامل بها المصرف.

مخاطر الاستثمار في الأسهم

هي المخاطر الناتجة من الدخول في شراكة للقيام أو المشاركة في تمويل معين أو نشاط أعمال عامة حيث يتقاسم مقدم التمويل مخاطر النشاط..

السياسات والإرشادات والاشتراطات التي يتم بموجبها إدارة مخاطر الاستثمار في الأسهم مضمنة في سياسة الاستثمار والتي تم وضعها بموجب سياسة مخاطر الخزينة ونظامها، بينما تقوم لجنة الأصول والخصوم بالإشراف على تطبيقها.

يبحث المصرف في الوقت الحالي عن استثمارات الأسهم المتوافقة مع الأحكام والضوابط الشرعية كجزء من المحفظة الاستثمارية.

المخاطر التشغيلية

المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسارة الناجمة عن عدم كفاية الإجراءات الداخلية أو فشلها، أو بسبب الأفراد والنظم أو الحوادث الخارجية. تنشأ المخاطر التشغيلية في جميع أعمال المصرف ومن أي نشاط

فيه، ويمكن لجميع الوحدات الوظيفية في المصرف أن تكون مصدرًا من مصادر المخاطر التشغيلية. تخضع السياسات والإجراءات التفصيلية للمخاطر التشغيلية لسياسة ونظام المخاطر التشغيلية.

بدأ العمل في عملية تطوير التقييم الذاتي لرقابة المخاطر، و تطوير مؤشرات المخاطر الرئيسية، وإدارة استمرارية الأعمال والعمل على إعداد قاعدة بيانات للخسائر الناتجة من المخاطر التشغيلية. كذلك بدأ التحضير لإعداد آلية لاحتساب كفاية رأس المال وحدات العمل المختلفة.

المخاطر القانونية

المخاطر القانونية هي تلك المخاطر التي تتعرض لها العائدات أو رأس المال والتي قد تنشأ نتيجة للعقود الغير قابلة للتنفيذ، الدعاوى، أو الأحكام القضائية التي تأتي ضد مصلحة المصرف. الوحدة المسؤولة عن إدارة المخاطر القانونية داخل المصرف هي الدائرة القانونية. وقد قام المصرف بوضع الإجراءات اللازمة لإدارة تقليل المخاطر القانونية.

مخاطر السمعة

مخاطر السمعة هي المخاطر التي تتعرض لها العائدات أو رأس المال والناشئة عن الدعاية السلبية والتي قد تؤثر على قدرة المصرف على تأسيس علاقات أو خدمات جديدة أو الاستمرار في تقديم الخدمات القائمة حالياً. والوحدة المسؤولة عن إدارة مخاطر السمعة في المصرف هي مجموعة التسويق. وكجزء من الالتزام بتطبيق التقييم الداخلي لكفاءة رأس المال، قام المصرف بتحليل بياناته المالية واختبار درجة التعرض لمخاطر السمعة.

المخاطر الأخرى

يتم مراقبة المخاطر الأخرى التي تنتج عن عدم الالتزام بالضوابط والإرشادات الشرعية أو غيرها من قبل مجموعة إدارة المخاطر. وكجزء من الالتزام بتطبيق التقييم الداخلي لكفاءة رأس المال، قام المصرف بتحليل بياناته المالية لخفض التعرض لمخاطر عدم الالتزام.

5. كفاية رأس المال

يتعين على المصرف التقييد بالنظام القانوني والاقتصادي لرأس المال، حسب متطلبات بازل 2 التي تم تكييفها من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي لتتلاءم مع الظروف المحلية.

يقوم المصرف بعملية احتساب لكفاءة رأس المال الكلية لتتناسب مع تركيبة المخاطر الخاصة به، وقابلية تحمل تلك المخاطر بالإضافة إلى الإستراتيجية التي ينتهجها. يتم الحفاظ على كفاءة رأس المال فوق أدنى المتطلبات النظامية والتي يتم مراجعتها وإدارتها من قبل إدارة المصرف لضمان التزامها بتعليمات مؤسسة النقد العربي السعودي واتخاذ الإجراءات اللازمة حسب الضرورة.

في هذه المرحلة يقوم المصرف باستخدام الطريقة القياسية لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق، بينما يستخدم طريقة المؤشر الأساسي لتقييم المخاطر التشغيلية. وتحقيقاً لطموحاته يتجه المصرف لاستهداف واستخدام الطرق الأكثر تطوراً لتطبيقها على المصرف، وعلى الرغم من أن الالتزام الافتراضي (الحد الأدنى) هو تطبيق الطريقة القياسية والتي يجب على جميع البنوك التقييد بها بأدنى حد حسب متطلبات الجهات المنظمة، إلا أن هذا لا يمنع المصرف، في مراحل لاحقة، من تطوير قدراته لتطبيق متطلبات الطريقة المبنية على التصنيف (التقدير) الداخلي لمخاطر الائتمان، ومتطلبات طريقة النموذج الداخلي بالنسبة إلى مخاطر السوق ومتطلبات طريقة القياس المتقدمة بالنسبة إلى المخاطر التشغيلية.

6. الرؤية المستقبلية

المصرف ملتزم بتطبيق متطلبات إدارة مخاطر وتأسيس ثقافة الوعي بإدارة المخاطر المتعلقة بجميع أعمال المصرف من خلال تطبيق توصيات لجنة بازل 2 لإدارة مخاطر بالإضافة إلى العمل على تبني توصيات بازل 3 النظامية.